http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1564) السنة السادسة - السبت (25) تموز 2009

مدير عام مصرف الرافدين لـ(المدى):

الفساد الاداري جمد سلف الموظفين ونسعى الى منح قروض الاسكان

بغداد / احمد مطير

تشكل المصارف الحكومية مانسبته ٩٠ف من اجمالي النشاط المصرفي في العراق ، ويبلغ رأسمال مصرف الرافدين حوالي ٥٠٠ مليار دينار ، مدير عام مصرف الرافدين عبد الحسين الياسري تحدث عن مسيرة مصرف الرافدين ومساهمته الجادة في دعم الاقتصاد العراقي ومحاولة تقليل الفجوة الزمنية التي هي نتيجة انقطاع استمر لاكثر من عشرين عاما عبر الحوار الاتي :

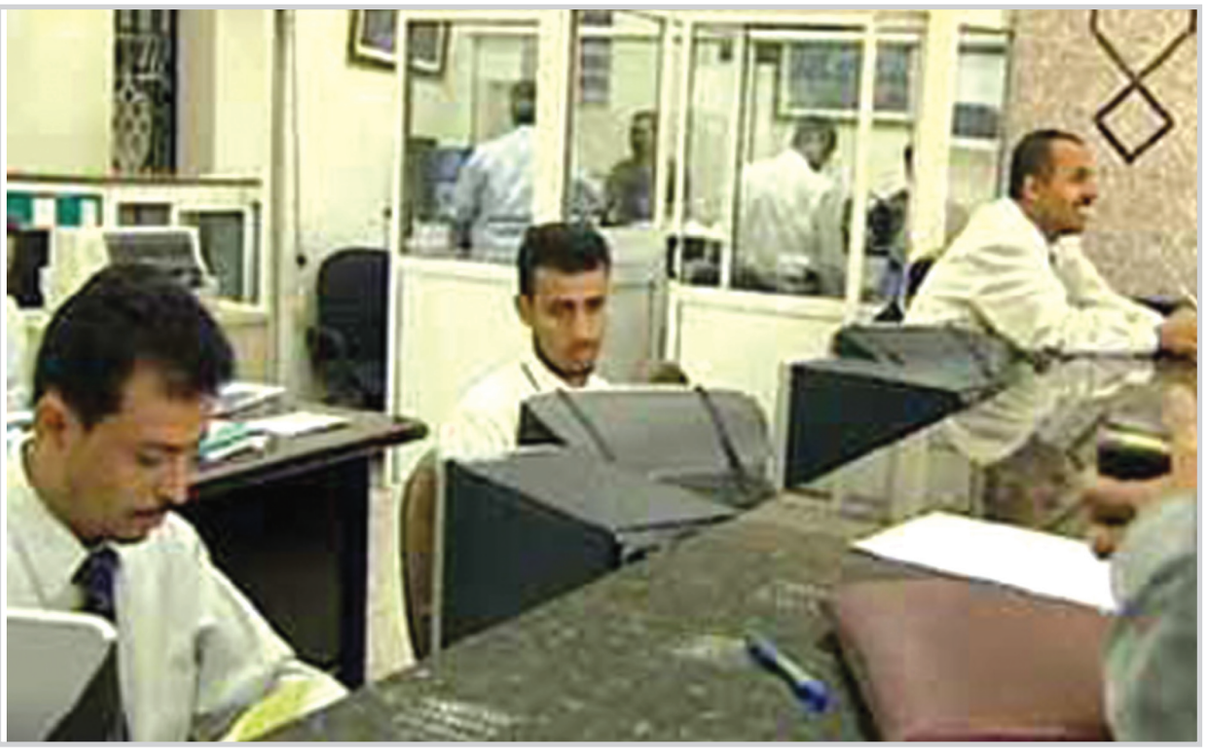

• لماذا يوصف القطاع المصرفي العراقي بالتخلف بالمقارنة مع بقية المصارف في الدول المجاورة برغم انه من اكثر القطاعات نشاطا وايرادا ؟

القطاع المصرفي لدينا بدأ عمله في اربعينيات القرن الماضي وكانت بداية متقدمة فقد تأسس مصرف الرافدين بموجب القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٤١ وباشر أعماله في ١٩/ ٥/ ١٩٤١ برأس مال مدفوع قدره(٥٠) خمسون الف دينار. ومر المصرف بمراحل متعددة خلال مسيرته التاريخية تمثلت أولا بتواجده كاول مصرف وطني يمارس الصيرفة التجارية بين العديد من المصارف الاجنبية، وبدأ بالتوسع التدريجي داخل القطر ثم مر بمراحل دمج متعددة ، وبدأت عام ١٩٦٤ شملت المصارف التجارية التي كانت تعمل في العراق حيث تم في عام ١٩٧٤ توحيدها مع مصرف الرافدين الذي أصبح المصرف التجاري الوحيد في العراق، حيث استمر يعمل بمفرده في ميدان الصيرفة حتى عام ١٩٨٨ الذي شهد تأسيس مصرف حكومي آخر هو مصرف الرشيد الذي ابتدأ عمله بفروع مصرف الرافدين التي انتقلت اعمالها اليه.في عام ١٩٩٨ شهد المصرف تطوراً جديداً هو تحوله الى شركة عامة مملوكة للدولة بالكامل طبقاً لاحكام قانون الشركات العامة رقم (٢٢) لسنة ٩٧ بهدف المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني في مجال الصيرفة التجارية واستثمار الاموال وتقديم التمويل لمختلف القطاعات وفق خطط التنمية وفي اطار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية للدولة، حيث يقوم المصرف بقبول الودائع بأنواعها واستثمار الاموال والفوائض النقدية في مختلف أوجه الاستثمار وفق ما رسمه القانون. ويمثل النشاط الائتماني أهم العمليات الاستثمارية التي يقوم بها المصرف ويعتبر من المهام الاساسية لعمله ونموه. وقد اعتبر في سبعينيات القرن الماضي كأفضل مصرف في العالم والمنطقة، الا ان اندلاع الحرب في ثمانينيات القرن الماضي اثرت كثيرا على هذا القطاع وايضا ما حدث بعد عام ١٩٩٠ جعل القطاع المصرفي يتخلف عن مثيلاته في دول العالم بسبب الحصار. وبعد ٩-٤-٢٠٠٣ تعرض الى هجمة وحشية ادت الى تدمير ٢٧ فرعا من فروعه وسرقت جميع اموالها ومحتوياتها و٩٠ فرعا كانت نسب التدمير فيها تتراوح بين ١٠-٥٠ بالمائة وقد اعيد اعمار تلك الفروع بصورة كاملة بفضل اصرار العاملين وعزيمتهم، الامر الذي وضع امام المصرف بعد ذلك ثلاثة تحديات متمثلة في اعادة تاهيل البنايات بصورة تامة وتجهيزها وكذلك الاستجابة للفعاليات المصرفية التي توسعت بصورة كبيرة والمتمثلة بزيادة معدلات الرواتب والسلف والودائع وغيرها فضلا عن السعي الى الحاق المصرف بما وصلت اليه المصارف العالمية بسبب انقطاعه مدة تجاوزت العشرين عاما عن العالم الخارجي.

• ما هي سبل النهوض بالقطاع المصرفي في العراق لكي يلحق بركاب المصارف العالمية ؟

بعد ٩ / ٤ تعرض مصرف الرافدين الى تدمير في فروعه كافة وكان الرأي ان ينتهي مصرف الرافدين وكان هذا الرأي من جهات عالمية الا ان الاصرار على مواصلة العمل واعادة البناء من قبل منتسبي المصرف اثبت عكس هذه الاراء وقد ساهمنا في بناء الاقتصاد العراقي واخذ على عاتقه تسديد رواتب المتقاعدين والمساهمة في الكثير من الفعاليات الاقتصادية وهو الان يمثل عنصراً حيوياً يرفد الاقتصاد العراقي اما عملية النهوض بهذا القطاع فتكمن في تطوير عمل المصارف العراقية من خلال توفير التقنية الحديثة والتدريب المستمر والتوعية المصرفية،،فضلاً عن ادخال بقية الوسائل التكنولوجية الحديثة الى العمل المصرفي والانتقال من العمل اليدوي الى العمل المكننى الحديث والتعامل بالنقد الالكتروني.

• ماهو مجال المنافسة بين مصرفكم والمصارف العالمية في حالة دخولها العراق وماهو استعدادكم لهذا التنافس ؟

المنافسة موجوده اصلا منذ سنة ١٩٩٠ بعد دخول المصارف الاهلية مجال التنافس في العمل المصرفي و الان يوجد الكثير من المصارف الاجنبية تعمل في العراق والمنافسة موجودة.. منذ ان تأسس هذا المصرف في الاربيعينيات فقد تنافس مع المصرف الشاهنشاهي والمصرف البريطاني وقد وقف مصرف الرافدين على قدمية بشكل رائع ونحن لا نخشى من هذه المنافسة بالعكس سوف تدفعنا الى تقديم المزيد من العمل وتطوير الخدمة المصرفية وبما يخدم القطاع المصرفي وبالتالي يدفع بعجلة الاقتصاد العراقي الى الامام.

• ماهي التقنيات التي يمكن لكم ان تواجهوا بها المصارف العالمية في عملية التنافس ؟

لقد بدأنا باستخدام بعض التقنيات الحديثة مؤخرا ومنها النظام الشامل والبطاقة الذكية وبعض الامور منها تدريب الكادر بعد الانقطاع الذي استمر لعشرين سنة.

• الازمة الاقتصادية التي تعصف في اقتصاديات العالم والتي شهدنا خلالها افلاس الكثير من المصارف ما مدى تأثير هذه الازمة على القطاع المصرفي العراقي ؟

الازمة بدأت ازمة ائتمان مصرفي وبعدها تحولت الى ازمة مالية ومن ثم تحولت الى ازمة اقتصادية ونحن لم نتوسع في منح الائتمان والازمة بدأت عندما منحوا ائتمان ١٢٠ ٪ من الودائع ونحن في احسن الظروف لم تصل الى ٢٠ ٪ لذلك يعتبر ائتماننا متخلفا، هناك ازمة في جانب ايرادات المصرف تعرف ان ايرادات النفط توضع في المصارف وهذا ما يزيد نشاطها، وبما ان ايرادات النفط قلت مما اثر على نشاط المصارف في العراق وفي حالة زيادة تصدير النفط ومما يعني زيادة الايرادات وهذا الامر يزيد من نشاط المصارف العراقية ومع ان هناك اراء تقول ان هذه الازمة سوف ينحسر تأثيرها خلال سنة ونصف بسبب تدخل الحكومات وهذا التدخل سوف يعالج هذه الازمة .

• الكثير من الانتقادات توجه الى السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي فقد عدها البعض بالفاشلة وهي لم تحل مشكلة التضخم الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي، تقييمك لهذه السياسة وهل هي سياسة ناجحة ؟

كنا من اول المنتقدين لهذه السياسة وقد تكلمنا مع المسؤولين في البنك المركزي، ولكن البنك المركزي له سياسته النقدية التي تهدف الى المحافظة على الاسعار والحد من التضخم اما السياسة المالية التي تتبعها وزارة المالية فهي التي تهدف الى النمو والانفاق والذي يزيد الطلب على السلع والبضائع بالتالي تزيد من اسعارها وهذا تبعا لديناميكية العرض والطلب لذلك تتقاطع هذه السياسات فيما بينها، فالسياسة النقدية تريد الحد من ظاهرة ارتفاع الاسعار وكبح جماح التضخم والسياسة المالية تريد ان تفتح الباب اكثر امام الانفاق سواء كان استثمارياً او تشغيلياً وهذا يؤدي الى ارتفاع الاسعار، ونحن نعتقد ان البنك المركزي لم يحد من ظاهرة التضخم رغم ادعائهم بأنهم حدوا من التضخم وعندما تناقش معهم بأن اسعار المواد الاولية لا زالت ترتفع واسعار المواد الغذائية ايضا في ارتفاع يكون ردهم بأن لديهم حسابات اخرى غير التي نطرحها. هناك قاعدة اقتصادية وهي ليست فلسفة خاصة ارتفاع سعر الفائدة وزيادة الاحتياطي، الاول يقلل من الجانب الاستثماري لان الذي يريد ان يقترض من اجل الاستثمار يجد ان عملية استثماره غير مجدية، المصارف مطلوب منها الان ان تسحب السيولة النقدية من التداول وهذه العملية مكلفة جدا منها اجور النقل والمفترض ان تستثمر والبنك المركزي منعنا في السابق من استثمارها لاكثر من ٧٥ ٪ والان سمح لنا بهذا وقد عدل سعر الفائدة اخيرا، ونحن نعرف بأن محافظ البنك رجل اقتصادي وهو من القيادات الاقتصادية المهمة ولكن يمكن هناك ظروف وسياسات من الداخل والخارج املت عليهم هذا السلوك وهذه السياسة والتي نعتقد بأنها لم تخدم الاقتصاد العراقي.

• الا تتصور ان الدولة تخلت عن الموظف والمواطن وخاصة بما يتعلق بالقروض ، فقد توقف منح القروض خلال السنوات الاخيرة ماهي الاسباب؟

بأعتبار مصرف الرافدين حكومياً منحنا اكثر من ٣٠٠ الف قرض للموظفين وبمختلف درجاتهم وكذلك ٤٠ الف قرض ميسر بناء على طلب وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وكذلك قروض للمتقاعدين، ولكن عمليات الفساد الإداري من خلال ما يدفع للموظفين أحدثت خللاً في عملية الاقراض وهي جمدت ولم توقف . ونحن لدينا الان توجه اخر في هذا المجال، وهو منح سلف وقروض لعمليات الاسكان الان لدينا مشروع مع المصرف العقاري لبناء وحدات سكنية عمودية وتوزيعها على الموظفين واصحاب الدخل المحدود يدفع ١٥ ٪ من قيمة الشقة والباقي يقسط على خمسة عشرا عاما، كذلك منحنا لموظفي المصرف سلف اسكان وقد شمل فيها القضاة والمدراء العامون ونحن نعمل في هذا الاتجاه وبما يخدم الموظف واصحاب الدخول المحدودة.

• بعد انقضاء النصف الاول من هذا العام ماهي ابرز مشاريعكم لما تبقى من هذه السنة ؟

اضافة الى فتح فروع للمصرف واعادة تأهيل بقية الفروع في بغداد والمحافظات، وفتح فروع في بقية العواصم العربية، لدينا الان اتفاقية مع المصرف التجاري السوري على اقامة مصرف مشترك هناك مصرف العربي التركي سوف ندخل فيه نحن واخواننا السوريين وهذا سوف يدعم التجارة العراقية التركية وخاصة ان حجم التعامل التجاري مع الجارة التركية كبير جدا. اضافة الى مشروعنا في الاسكان بالتعاون مع المصرف العقاري، وهناك نية في فتح فروع في الصين ولندن وباريس اضافة الى فتح فروع لنا في الخليج العربي فتطوير العلاقات الاقتصادية مع محيطنا العربي والاقليمي والعالمي وهذا ما سوف يشجع على الاستثمارات الاجنبية للدخول الى السوق العراقي.

الدباغ: زيادة رأسمال المصرف العقاري الى ٥٠ مليار دينار

بغداد / المدى

أعلن الناطق الرسمي بإسم الحكومة علي الدباغ أن مجلس الوزراء قرر الموافقة على زيادة رأس مال المصرف العقاري من (٢٥) مليار دينار الى (٥٠) مليار دينار ويكون تمويل الزيادة كالآتي (٩٥٥) مليون دينار من الإحتياطي المتراكم و(٢٤،٠٤٥) مليار دينار من الخزينة العامة.

وأشار الدباغ الى أن الموافقة على زيادة رأسمال المصرف العقاري تأتي إيماناً من الحكومة بأهميته في الإسهام بتطوير قطاع البناء والإنشاء لتأمين السكن الملائم والعصري للعراقيين حيث أن الحكومة تعمل على تفعيل دور المصرف العقاري ليأخذ دوراً متميزاً في تحقيق الرفاهية لكافة شرائح المجتمع من خلال النهوض بهذا المصرف مجدداً عن طريق البدء بالإقراض الإسكاني وتشييد الدور سيما وأن البلد بحاجة لإنشاء ما لا يقل عن مليوني وحدة سكنية للمواطنين.

وأوضح الدباغ أن وزارة المالية قد طلبت زيادة رأسمال المصرف العقاري (شركة عامة) من (٢٥) مليار دينار الى (٥٠) مليار دينار حيث أن هذا المصرف هو من أهم المصارف العاملة ومن المؤسسات التنموية العريقة والذي تم تأسيسه في الأربعينيات وبرأسمال قدره مليون دينار وقد إستطاع هذا المصرف خلال الحقبة الزمنية الممتدة منذ تأسيسه الى يومنا هذا أن يحقق إنجازات كبيرة في عمله وأن يساهم بشكل فعال بإنعاش الحركة العمرانية في العراق من خلال أنشطته الممتدة في مجال الإقراض وبآليات مختلفة من خلال فروعه المنتشرة وذلك عن طريق الإقراض لإنشاء وحدات سكنية جديدة ولشراء دور مشيدة ولغرض إضافة مشتملات جديدة لوحدة سكنية قائمة والإقراض لغرض إعادة بناء الدور القديمة واتسعت الآفاق أمام هذا المصرف إلا أن نشاطاته توقفت خلال الفترة المنصرمة.

وأكد الدباغ أن المصرف العقاري ومن خلال زيادة رأس المال فإنه يصبو للمشاركة في تأسيس عدد من الشركات المتخصصة بتشييد وحدات سكنية أو ما يطلق عليها أبراج سكنية مما يستوجب دفع مبالغ بنسبة مساهمته في التأسيس في هذا المجال.

شركة اماراتية تعرض تصميماً جديداً لمدينة كربلاء

كربلاء / وكالات

عرضت شركة بلوم العقارية الاماراتية تصاميم مدينة كربلاء الجديدة التي من المؤمل انشاؤها بالقرب من بحيرة الرزازة غربا امام مجلس محافظة كربلاء مؤخرا.

وقال مدير تطوير الاعلام في الشركة (احمد خلف) خلال تبيانه للتصميم ان المدينة ستحتوي على مبان سكنية ومساجد ومنشآت صناعية ومدارس ومراكزً اجتماعية وخدمية " واضاف اننا نعتقد ان العامل الاساسي لنقل كربلاء من وضعها الحالي الى الوضع الذي نرجو ان تكون المدينة عليه يحتاج الى نقلة نوعية من خلال استخدام الاحتياجات كافة التي تحتاجها أي مدينة عصرية،مؤكدا ان محافظة كربلاءٍ ستظل على نمطها التاريخي والديني". وتابع ان كثيراً من المعطيات الموجودة في التصميم الاساسي اخذناها من اعضاء هيئة الاستثمار واعضاء مجلس المحافظة والمحافظة وجميع من ساعدنا في كربلاء". و طرح اعضاء مجلس المحافظة ومدراء الدوائر المعنية ملاحظاتهم ومقترحاتهم حول التصميم حيث اعتبر رئيس لجنة العلاقات في المجلس الدكتور (عقيل الخزعلي) ان التصميم الجديد هو عملية مزاوجة بين التراث الكربلائي والحداثة ".

من جانبه اعتبر محافظ كربلاء آمال الدين الهر المشروع طفرة نوعية في تطوير المحافظة،مبينا ان هناك اعدادا كبيرة من المستثمرين تتوافد الى كربلاء من اجل الاستثمار فيها وبمجالات عديدة ".

النقل تفاتح الوزارات الاخرى لنقل حمولاتها

بغداد / كريم السوداني

قامت الشركة العامة للنقل البحري إحدى تشكيلات وزارة النقل بمفاتحة عدد من الوزارات ومؤسسات الدولة من أجل تفعيل دور الشركة والتنسيق مع تلك المؤسسات في نقل حمولاتهم من البضائع.

و أكد المدير العام للشركة د عصمت عامر جياد أن شركته يجب أن تأخذ دورها كناقل وطني وأن تعيد نشاطها في مجال النقل البحري معربا عن أمله بأن سيكون هناك تعاون من قبل بعض الوزارات والمؤسسات وإحياء دور الناقل الوطني.

وبين جياد أن العمل بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٩٦) لسنة ٢٠٠٩ في تفعيل دور صفة الناقل الوطني لماله من انعكاسات على الجوانب المالية والتشغيلية في تخفيض الكلفة الخاصة بأجور النقل وفي كافة المجالات ولفت الى أن الشركة لها تاريخ طويل في مجال النقل البحري ولها من الإمكانيات والملاكات والخبرات التي تؤهلها باتخاذ دور مهم في تنشيط الاقتصاد الوطني ودعم التنمية الاقتصادية لبناء عراقنا الجديد.

العراق يسمح بدخول شاحنات خضار وفواكه اردنية لمدة ٧٢ ساعة

بغداد / وكالات

قال السفير العراقي في عمان سعد جاسم الحياني إن حكومته سمحت للشاحنات الأردنية المحملة بالخضار والفواكه واللحوم ممن لا تحمل تصاريح بالدخول إلى العراق ولمدة ٧٢ ساعة فقط اعتبارا من يوم امس الجمعة. وكان نقيب التجار ومنتجي الخضار والفواكه الاردنية سمير أبو سنينة اكد أن الحكومة العراقية كانت قد منعت دخول ٥٧ شاحنة أردنية محملة بالخضار وكان من المزمع تصديرها إلى بغداد، بحجة عدم حصولها على تصريح مسبق بحسب تعبيره. وقال مسؤول عراقي في وقت سابق إن الحكومة قررت منع استيراد الفواكه والخضار من دول الجوار بهدف الحد من إغراق السوق وحماية المنتج المحلي

وضع اللمسات النهائية لاتفاق تطوير حقل الرميلة الكبير

بغداد / وكالات

قال مسؤولون نفطيون عراقيون ان كونسورتيوم تقوده بي.بي سيلتقي ومسؤولين عراقيين في اب المقبل وربما يضعون اللمسات النهائية لاتفاق لتطوير واستغلال أكبر حقل لانتاج النفط في العراق.

وعقد كونسورتيوم تقوده بي.بي ويضم سي.ان.بي.سي الصينية محادثات مع المسؤولين العراقيين في بغداد يومي الاربعاء والخميس بعد مرور عدة اسابيع على فوزهم بحق تطوير حقل الرميلة في مناقصة لتطوير حقول النفط والغاز أقيمت في بغداد.

وقال عبد المهدي العميدي نائب المدير العام لادارة العقود والتراخيص في وزارة النفط لرويترز "اتفقنا على عقد اجتماع ثان في أغسطس... وان شاء الله سنوقع حينذاك العقد."

وأكد المتحدث باسم وزارة النفط عاصم جهاد ان الاجتماع القادم سيعقد في شهر اب القادم. وقال العميدي انه لم تكن هناك نقاط خلاف في المناقشات التي جرت بين الجانبين هذا الاسبوع وقدم فيها اعضاء الكونسورتيوم خططهم لتطوير الرميلة وناقشوا شروط العقد.

اكثر من ٢٤ مليار دينار حجم التداول لاخر جلسات البورصة

بغداد / قيس عيدان

شهدت جلسة سوق العراق للاوراق المالية ليوم الخميس الماضي تداول اكثر من (١٦) مليار سهم وتجاوز حجم التداول لها (٢٤) مليار دينار من خلال تنفيذ (١٨٠) عقد قاعة وتعد هذه الجلسة التاسعة عشرة لجلسات التداول الالكتروني في السوق، حسب ماجاء في النشرة الرسمية للسوق كما شهدت الجلسة تداول اسهم (٧) شركات مساهمة من اصل (٤٠) شركة مدرجة حيث لا تزال الشركات (مصرف المنصور ومصرف اشور والفلوجة للمواد الانشائية والباتك للاستثمارات المالية) متوقفة عن التداول لانعقاد هيئاتها العامة السنوية ، ولم يجر التداول على (٢٩) شركة مساهمة مدرجة. فيما جرى تداول (٤) شركات مصرفية في الجلسة تجاوز عدد الاسهم المتداولة لها (١٦) مليار سهم بقيمة تجاوزت (٢٣) مليار دينار تحققت من خلال تنفيذ (١١٦) عقد تداول.

وتداول شركة صناعة واحدة فقط بعدد الاسهم المتداولة بلغ (٢٠٠) الف سهم بقيمة بلغت (٢٦٠) مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ عقد تداول واحد .ومن تداول شركتين فندقية تجاوز عدد الاسهم المتداولة لها (٧) ملايين سهم بقيمة تجاوزت (٢٧٣) مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ (٦٣) عقد تداول. كما اغلق سهم مصرف المتحد على (١,٣٠٠) دينار للسهم الواحد منخفضا بنسبة (١٣,٣٪) عن اغلاقه في الجلسة السابقة البالغ (١,٥٠٠) دينار للسهم الواحد والتي تعتبر اول جلسة تداول على اسهم الشركة وكانت حرة السعر من دون احتساب نسبة التغير (٢٠٪) لغرض تحقيق سعر التوازن لاول تداول عليه في التداول الالكتروني.

اغلق سهم مصرف الوركاء على (١,٣٦٠) دينار للسهم الواحد منخفضا بنسبة (١,٤٥٪) عن اغلاقه في الجلسة السابقة البالغ (١,٣٨٠) دينار للسهم الواحد..

العلواني: الاقتصاد العراقي أحادي الجانب معتمد على النفط

بغداد/احياء الموسوي

أكد عضو مجلس النواب الدكتور احمد العلواني أن الاقتصاد العراقي مازال أحادي الجانب ويعتمد على الثروة النفطية بشكل كامل وإن أي انتكاسة في أسعار النفط العالمية فان الاقتصاد العراقي سيتأثر بشكل كبير وهذا ما حصل في موازنة عام ٢٠٠٩ التي تأثرت بشكل كبير بانخفاض أسعار النفط.

واكد العلواني ضرورة أيجاد بدائل أخرى للتمويل وعدم الاعتماد على النفط على الرغم من أن العراق هو بلد نفطي، لكن يجب أن يكون هناك تفكير بالأجيال المقبلة لكي لا يتم الاعتماد على النفط بشكل كبير مضيفاً بالامكان الاستفادة من الإمكانيات الموجودة في العراق من خلال الاستثمار أو من خلال مصادر الطاقة كالغاز وغيره من المصادر الأخرى لكن بسبب المشاكل التي يمر بها البلد لا يوجد تحرك جدي في هذه المسألة.

واوضح العلواني هناك الكثير من الموارد للدولة لكنها لم تستثمر بالشكل الأمثل بسبب التشريعات المهمة لذا يجب عدم الاعتماد علي النفط وجعله مصدراً مساعداً للمصادر الأخرى حتى نتمكن من بناء اقتصاد قوي يمكنه الوقوف أمام إي انتكاسة اقتصادية يمكن أن تحصل في البلد.

وبشان قانون النفط والغاز أكد العلواني أنه وقانون توزيع الثروات الطبيعية من القوانين المهمة لكن لحد ألان لم يتم تشريعهما في مجلس النواب بسبب البعد السياسي في هذه المسألة.

مشيرا إلى أن الوضع الاقتصادية في العراق غير مقنع ولا يلائم الوضع العراقي والوضع الاقتصادي الآن في العراق يمر بأصعب مراحله لان موارد الدولة الآن غير كافية وتعتمد على النفط بالدرجة الأولى ولا توجد سياسة اقتصادية واضحة.

حركة السوق

المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	طن واحد	٢٢٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	طن واحد	٢٤٠,٠٠٠
السمنت الابيض	طن واحد	٢٣٠,٠٠٠
الرمل	قلاب سكس ٢٠ م٣	٦٠٠,٠٠٠
الحصى	قلاب سكس ٢٠ م٣	٥٠٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	١,٠٠٠,٠٠٠
شيش التسليح	طن واحد	٩٥٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

أسعار العملات

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار	١١١٨ ديناراً عراقياً	١١١٧ ديناراً عراقياً
اليورو	١٣٠٠ دينار عراقي	١٢٨٠ ديناراً عراقياً
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٩ ديناراً عراقياً	٢٣٦٩ ديناراً عراقياً

المعادن

المعدن	سعر البيع للمثقال بالدينار	سعر الشراء للمثقال بالدينار
الذهب عيار ٢٤	١٦٥,٠٠٠	١٥٥,٠٠٠
الذهب عيار ٢١	١٦٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠
الذهب عيار ١٨	١٤٠,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠
الفضة	٩٥٠٠	٨٥٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

الفواكه		الخضراوات	
المادة	السعر كيلو	المادة	السعر كيلو
رقي عراقي	٥٠٠ دينار	باذنجان عراقي	٧٥٠ ديناراً
بطيخ أناناس عراقي	٧٥٠ ديناراً	خيار ماء عراقي	٧٥٠ ديناراً
كرز مستورد	٣٠٠٠ دينار	لوبيا عراقي	١٠٠٠ دينار
تفاح مستورد	٢٥٠٠ دينار	فاصوليا خضراء عراقي	١٥٠٠ دينار
تين ابيض	١٥٠٠ دينار	باميا عراقية	٢٠٠٠ دينار
تين اسود	٢٥٠٠ دينار	طماطم عراقي	٢٥٠ ديناراً
تفاح احمر عراقي	٧٥٠ ديناراً	شجر عراقي	١٠٠٠ دينار
نومي حامض مستورد	٢٠٠٠ دينار	بصل حلو عراقي	٥٠٠ دينار
عرموط عراقي	١٥٠٠ دينار	بصل احمر مستورد	١٠٠٠ دينار
خوخ صوفي	١٥٠٠ دينار	باقلاء عراقي	٧٥٠ ديناراً
خوخ املس	٢٠٠٠ دينار	بطاطا عراقي	٦٠٠ دينار
آلو عراقي	١٥٠٠ دينار	فلفل عراقي	١٠٠٠ دينار
عنب عراقي	١٠٠٠ دينار	مشمش	٢٠٠٠ دينار
عنب كشمش	١٠٠٠ دينار	بطاطا	٧٥٠ ديناراً